

No. .... الرقم Date. .... التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
رقم ٢٢٨٩ ٢٢٨٩  
العنوان (مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات)  
المؤلف لم يذكر  
تاريخ النسخ المخطوطات  
اسم النسخ  
عدد الأوراق ٥  
ملاحظات ٢٢٨٩  
ع

٢١٢  
ح

( حاشية على شرح كتاب في التفسير ) . كتب في  
القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١٠ ق ٥٠ س ١٧ × ٥٤ ر ٢٤ سم

٤٤٨٩ نسخة حسنة ، خطها نسخ حديث ، ناقصة الأول  
والآخر والأشياء .

١ - التفسير ، القرآن الكريم وعلومه أ - تاريخ النسخ

والمستحق كذا من التقدير فوافقه

حاشيته ان له في قوله "لذلك الاستدلال" في اي حيز

انما تكاد لا تتركها في قوله "انما المتشبه به" في

اللائحة وذاتية من عدم الاستدلال

في قوله "دفعه" في قوله "في قوله" في قوله

في قوله "في قوله" في قوله "في قوله"

والزعم على كل المذهب

في قوله "في قوله" في قوله "في قوله"

في قوله "في قوله" في قوله "في قوله"

في قوله "في قوله" في قوله "في قوله"

في قوله

٤٤٨٩

١٧٢



لان الاستعانة بالذات في اي حقيقة انما تكون بالذات وفي كل واحد  
 ان التشبيه جبرائيل اسم الله وذاته من جهة الاستعانة فيكون كل واحد  
 ان ذات الله لان بالاستعانة هي كذا اخله على آله فعمل الحقيقة كقطعة  
 بالسكين ونمسي بالآلة ايضاً لكن في غير هذه المقام تأدباً وبجاءه من  
 المعنى بان مراده بالذات اي ذات الآلة كتحقيقه لا ذات المعين  
 كما قد ينوهم لان بالآلة استعانة لا تدخل عليه كما في الكشف عند قوله تعالى  
 وما توفيقى الا بالله عليه توكلت حيث قدره بآل عانته قال لان اهل  
 اللسان بكه صرف ادخالها على مفاعل لا يلها م كونه الله لما شاع من دخله  
 على الآلة نعم ان قدر المتعلق من مادة الاستعانة كان اصل  
 حياءه كونه على ذات المعنى لكن ليس هي حيث بالاستعانة بل هو مجرد  
 التعدية فتأمل اه خضري اي وحققه برهنا استعانة باسم الله تعالى

او استعانت بالذات فتكون التعدية فانهم فانه بحث لطيف  
 ابتداء المجاز على الجواز الاول في نقلها عن الاصل الى الاستعانة ومثاقف  
 في نقلها عن الآلة الحقيقية في غيرها وقد قيل يمنع لان المعنى المجازي الاول  
 اخذ من نقله تطفلاً فلا يملك التصرف فيه ولمف جواز اي كافي الاتقان  
 لان اعتبار معلقه حيرة كالموضوع على ان الموضوع ثابت للجواز اه  
 قال تعالى لا اي فانه ابتداء مجاز على جواز وقوله فاعلاقه كالحالية والمجمل  
 كان الاصل ان يقول المجمل والحالية وبعضهم قال كلزوميه وقوله  
 وعبيده كاهوت هو عبارة عن ضرب فتدبر ذلك ومعنى الاسم اعلم  
 ان مصبات في رسالة بمسألة صرح بان حياء موضوعه للاصاف  
 اي المجازية والحقيقية وقد تبع في ذلك المعنى فتكون في ذلك كلياً وكلية ان  
 استعمال في جزئية من حيث كونه فرداً من افراده فهو حقيقة او من حيث  
 خصوصه في جاز مرسل بمرتبة كاهوت ان استعمال كلي في بعض افراده  
 ومن هنا الاسم كذا هو جمع ما دل على سمي في كماله والراي وهو  
 من حيث كونه فرداً من افراد الامر كلي يكون حقيقة او من حيث خصوص  
 ذلك المفرد يكون مجاز امر سلا بمرتبة اي فالمراد منه ما دل على سمي على  
 وجه كونه خالفاً او زائفاً في غير ذلك غايته انه ان قلنا ان لا حقيقة  
 تعليلية يكون حقيقة في تصور يك كونه لا يخرج عن كونه موضوعاً  
 لأجل بقصد بالخصوص لان كلي وضع يستعمل في افراده سواء على طريقة  
 كونه من جملة اوله ومن حيث خصوصها وما على كونه التعدية فعل مفعول  
 في قولنا كذا يستعمل فيما وضعت له فان استعمال من حيث كونه فرداً من افراد  
 الامر كلي حقيقة والا في جاز لان استعمال كلي في الجزئية من حيث خصوص  
 ذلك الجزئية لا يسمي موضوعاً لان لا تعد به تقيد بمعامل بمداخلها  
 فتدبره فانه نفيس اخذ من قول كلام الخضرى وحضرات والمغف بزاده  
 ويجازيه ان اريد به كمال الخ اي فتكون الاضافه للبيانات  
 يجمعان في مادة وينفرد احداهما في مادة اخرى فالاسم ينفرد في غير



لفظ الجلالة ولفظ الجلالة لا ينفرد والاضافه المذكوره من قبيل المجاز بالاستعارة  
 تتبعه كما ذكره في ذلك لان الاضافه نسبة جزئية حقيقتهما تخصيص  
 الاول بالثاني على وجه التبعين لا يخصص الاول بالثاني على وجه التبعين  
 قال الاستعارة تتبعه في هيد الاضافه نظير هيد في ان امره اه  
 اي فان كلف يبدل على محذ بالماده وعلى من بالهيه فبيته هيته  
 الايتيات في المستقبل المدلول عليها بيات بيته الايتيات فاما المدلول  
 بالاتي فاستعارة هيته التي لسان على سبيل الاستعارة كتعب لجرانها في  
 كلف بعد جريانها في المصدر اه وقد يكون الاضافه من قبيل المجاز المرسل قال  
 الجدول في صفات واصنافه عشق الى ما ليس له نحو مكرليل ونهار  
 لا بد فيها من الاضافة لخصر بان المجاز حقيقة من خصوص الكلمات والاعلام  
 جزئية وقام الامير وكاد لا حظ انها ليست من موضوعات الكلمات  
 الاصلية ثم قام ولا يخفالك انها لا تضعف عن اصطلاح مخاطب  
 ونحوه هرعده المجازية فيها بوجه من الوجوه ولو قلنا انه كلي وضارته  
 في الجزاء باعتبار خصوصه جاز الا مانع من استثناء اسماء تعالى وتخصيصها بما  
 بمنزلة كما جعل تعريفه عليه فوق كغيره في غير ذلك وهو ما اختلف  
 في الاتفاق عن كبره لم اذن ذكر هل هو حقيقة او مجاز قال الامير  
 قولهم كلف من قبيل كلف لا يقتضي ان استعماله في الخطاب مجاز بل الا  
 اعلام حقيقة مطلقا لان سماها لم يقيد بشئ وضمانهم في  
 في تعاقبها في المجاز اقرب اه وذلك لان كلفا ليس بتقيد بالقيس والمكمل  
 والمخاطب فاذا استعمل احد هذه الاشياء في الاخر فهو مجاز قال في شرح  
 ولا يخفالك انه يكون اصل الكلام بك باسمه وفيه من جشاعة ما لا يخفى  
 اللهم الا ان تجري على زيادة لفظ الاسم فتكون كباد على الجلالة فيكون  
 كلف بربك باسمه لكن تقوم ان بالاستعانة على المعنى الا ان تقدر  
 المتعلق من مادة الاستعانة وعليه فتكون مجازا للتعبير لما علمته ما مرقد برب  
 يتصرف مجازا بتعبير كذا لك الى اي لا جاز اعطيا ويحمل ان تكون عملاقة

كلمة ومما دى ويصح ان يكون في الكلام الى العلم ان بعضهم جعلها مجازا  
 عقليا وهو غير مشهور وبعضهم جعلها من قبيل المجاز المرسل كذا في علاقته  
 هيبة او علاقته محذوم مما دى وبعضهم اجري فيها الاستعارة تمثيلية  
 وبعضهم جعلها من قبيل كلفا به وبعضهم يقول انها حقيقة شرعية  
 والمخشاش الى غير الاول اما المجاز المرسل كذا في علاقته هيبة فاخره  
 وترك علاقته محذوم مما دى وكذلك كلفا به واتار للتمثيلية بقوله  
 وقرر حفيد محمد الى واشار الى انها من قبيل الحقيقة شرعية بقوله  
 كما افاده كسيد كصفري ولما ان المركب بقوله انها موضوعة للاخبار  
 كما استعمل فان قيل الى ذكر امير او دفعه وببانه ان معناه محذوم  
 محرم الاصل كغيره من كلف وقيلها ويلزم المعنى الاول كثره او اده  
 الاحسان او كثره الاحسان ويلزم من كلف او اده الاحسان او قلته الاحسان  
 فها على الاول صفات ذات وعلى الثاني صفات فعل وما ذكره لازم للمعنى الاصل  
 لزوما عا ديا فقد وجد شرط كلفا به وهو ان للمعنى المراد لازم  
 للمعنى الاصل ويبقى شرط الثاني وهو صحة ارادة للمعنى الاصل غير موجود  
 لعدم صحته بل استحالة لا عدم صحته فقط لان كلفا قد يكون غير صحيح  
 او اده ولا يلزم منه محذوم كما ان اوصفت انسانا بقوله كلفا به  
 واوده منه انه كرم مع عدم وجود كرماد فلا يصح امير للمعنى الاصل  
 هنا لعدم وجوده ولا يلزم على او اده محذوم وقد تكون غير صحيحة او اده  
 ويلزم منه محذوم كما مرقة هنا فالرقه معنى صواب للمعنى الاصل غير موجودة  
 في كلفا ويلزم على وصفه محذوم وهو تشبيه بالمواد وذلك محال  
 وجواب المخشاش انما ينبغي الجواب عن الاول فقط وهو غير مراد هنا بل هو ظاهر  
 في قولهم مثلا زيد كلف الرماح وطول كلفا كذا يتبع عن كثره كرماد وطول  
 كلفا فلا يصح عدم صحته ارادة للمعنى الحقيقي وهو كثره كرماد وطول كلفا  
 في صحة كلفا لان لا مانع من امر خارجي وهو عدم كرماد وكلفا وطول كلفا  
 عليه محذوم واما هنا فلا مانع له ايضا امر خارجي وهو عدم كرماد واوده



يلزم عليه المحذور فلم يعم جرابا هنا فكتبه فان قلت قد صرحوا بان لا يضر  
استعماله لانه لا يمتنع ان يكون له حقيقة غير موجودة وغير مقصورة بالذات كاعلم المحققون  
في قوله تعالى ليس كمثل شي انما بان على حقيقته من نفي مثل كمثل بل المراد لانه  
من جهة نفي هو نفي كمثل نفسه لانه حيث انتفى المثل عن مماثل في جميع  
صفاته وافعاله فقد انتفى المثل نفسه لانه لو كان له وجود كان له مثل قطعا  
وهو كمثل مع استعماله نفيه نفي مثل نفيه نفي مثل بل وقد قالوا مثل لك  
لا يسلح ومراهم نفيه عنه فالآية من باب كناية وان كان لازم معناه  
تحقيقه من جهة الانبياء مستحيل لان نفي مثل كمثل يلزمه اشياء المثل لكن  
ليس ذلك مقصودا وعلى هذا فلا حاج الى قوله بزيادة فكان ولا يجعل  
خروجها بمعنى كنهه او كذا انت فاذا انا هنا من قبيل ما ذكره في  
سياق انهم فرقوا بين الكناية الاصطلاحية وبين النجاسات في نفي بان  
مقربيه ان لم يتبع من اماره كنهه فكنايه والا فجاز لا شك ان مقربيه  
هنا وهو استعماله بمعنى مخرجه عليه تعالى مانعة من تحقيقه قطعا فكيف  
نصح كنايه ونتمسك بقوله لا يضر فيه استعماله كنهه ولا لازم هنا  
لان المراد بالاستحالة فيه عدم وجوده لا لزوم بحال على اودته والالم يتم حذف  
لان المحال قريبه مانعة من تحقيق قطعا ويشهد لذلك تمثيلهم بقوله زيد  
كثير مراد وطويل الخباد مثلا كما تقدم انه خفي بزيادة وتوضيح فندبره  
فانه نفي ر عليه فالآية ليست من قبيل كناية الاصطلاحية هـ  
وقرؤ حفيد سعد لا وجربا فانها بان شبه حاله تعالى في اتصاله للعرف  
في عبادته وتقيدهم به بحال ملك عطف قلبه على رعيته فاصلمهم معرفته  
وعلمهم به ثم استعماله كلفظ كمال على حال الملك وهو كمن يرجع في حاله تعالى  
ومر عليه انما كنهه لفظها مركب اي متعدد فهو تقدم وجعل وتأخر اخري  
فاذا كان ينبغي ان يقال من عبادته ورجعهم له لم يجيب بان لا يجوز الاكتفاء  
على المركب ويرمز به في ما في لانه لا يراد به الى المرجوم ولا شك ان  
الشبه به حال من عبادته من الملك ووعيد وفعله معهم وكذا المشبه حال من عبادته



من عبادته تعالى وعبادته وفعله معهم ووجه شبه ان كلا حال من عبادته من متعدد  
فقد وجدت محذورا وهو ان كلفظ مركب والشبه به حالة من عبادته  
من مركب وكذا المشبه ووجه شبه وما في الاية عن كناه في ان يمكن  
اعتبار الاستعارة في جميع كمن يرجع وهو متعدد على معنى حقيقة اتصال  
الجميل وكذا قيق فيه نظر لانه لو كان معناه كونه كلفظا في كنهه مركبا  
انما يكون بحيث يدل على جميع الاشياء التي انتزع فيها كنهه مشبه  
بها على ما سواه في تقدم وجعل وتأخر اخري فان المشبه به هو كنهه  
المنترعة من كنههم وتأخر وجعل وكلفظ دال على كنههم ولا شك  
ان المشبه به هنا كنهه اتصال الجليل وكذا قيق عن الملك لرعيته لا مجرد  
صيته اتصال الجليل وكذا قيق من غير ملا حظة موصل وموصل اليه لانه لا  
يعقل فيجب ان يدل كلفظ على جميع هذه الاشياء ان لم يدل الاعلى اتصال  
الجميل وكذا قيق دون كنهه فالجواب الاول هو كنهه كالا يخفى فلا  
تكن اسر كنهه واطلاق لحواله على كنهه متعل في كتب الكلام للبيان  
فلا ضرورة فيه ولا يرد ان المشبه هنا اقرب من مشبه به وان كنهه فيه  
اساوة ادب لانه لم يرد كنهه ومقربيه كنهه عما الفقه وقد قال  
تعالى مثل نوره كشكاة وما يحسن ايراده هنا ما نقل ان ابا تمام لما اشبه  
فصيدته كنهه بقوله فيها  
اقدام عمرو في ساحة حسا تم في حلم اخنوخ مع ذكاء ابا حسن  
فقال بعض اعدائه في كنهه ما في هذا كنهه قد شبهه الملك باجوف  
مخرب بمواد في فقهه بدورها شعرا  
لا تروا صري لمن دونه مشبه مثلا يقرب في كنهه او بها  
فانه قد قرب الاقل لنفسه مثلا من كنهه ومخبر اس  
وتبراس مصباح مجاز مركب اي مرسل خلافة كنهه كنهه مقود  
امر اعلمه وقد يجاب بان كنهه بوضع المعنى الحقيقي او باعمال الصلة  
على ما اختاره في جميع الجوانح او يقال ان كنهه به شعرا لانه وعلم



قلته حقيقة في الاستعمال ايضاً وهو ما اختاره بن عبد السلام فاسب  
 تعقيبها بالمراد اي يحل في وانما قد ونا كذا لان كل من جعله في  
 حله مستقلاً غير ان مضمون قوله متوقف على مضمون كسره من حيث  
 ان الاشياء متوقفة على الاستعانة وطلب المعونة من الله تعالى ما اذا كانت  
 وان لم اشأ وما شئت وان لم يشأ لم يكن وكلام ابن العربي يفهم ان كسره  
 وتحويلة جمل واحد فانه لان الله تعالى لا يجهد الا باسماؤه المحمدي ولا ينبغي  
 ان يتكلف في مكرات حدود الا ضروره ولا ضروره هنا فانه وانما نسج  
 الحجة على مصدر مؤخر فيكون عندك كافي كمنزلة فان قال ابن عبد  
 الحق في مكرات في مكرات ففعله فلا يتأني هنا واشتهر بفعله مطلقاً  
 اي في مكرات وغيره حتى جعل دافعا لتعارضه كذا ينبغي لان كسره  
 فيه ما واحد على كلامه فيكون تقدير الكلام مثلاً في فافقت كتاب الله تعالى  
 وما حصل باسمه كمنزلة من حيث لا يكون كذا بالاسم فقط وما  
 كذا فغير منظور كذا كقولك المر لزيد بالكرم فقد حصل قصور في معنى  
 كسره وكسره على كلامه مع ان كذا بالاسم مقصود لانه وكسره كذا وكذا  
 ياخذ من كل نا صر كسره في كسره وفي كسره في شرح بهجه بان كسره بالاداء  
 الى نفسه كسره لا في متعلق من كونه اسماً او غيره اي صفة وسعد كافي الا يبر  
 ايضاً ما نقل من صلواته صلى الله عليه وسلم وتعلقاً بعدد بالفتحة فانه  
 انسر ولم اسمعهم يسلمون فكلامه لا ينبغي على رأي من يقول ان كسره ليست  
 من الفتحة وفتحة هي كسره قد جزم انها من الفتحة على مناسبه كلامه واياه  
 بما شئت من كلج كسره انها مكتوبة من الفتحة وسلم انه خلاف مذهب  
 الامام مالك رضي الله عنه مع ان فتحة كسره في قول الشيخ الامير ان كسره  
 ما كسره ويؤيده انه اندلسي لكن في رواية ما يقتضي  
 اجتهاده وهو نسبي في ابن حزم وفي استاذي يقول انه ابن حزم  
 ولا غيره فان مقالي فانه نص في كتابه ذلك على  
 او يقول كرسوله او اجمع كذا على ما اقول ذلك حكى

والمعنى

وعنده من نقل عن الشيخ مما وى افاده الا بمراد قوله والله كذا كذا  
 المذكور فاما مصدر نفوس كذا كسره على طريقه الاسماء من كسره  
 من فتحة لا يلزم انها مع كسره جمل واحد لما يلزم على واياه انه حق كسره  
 عن كسره وان لا يمكن تعليل غير كسره بان على هذا الوجه اي بالفتحة قياساً  
 على ما قيل في سورة تيم اخبر جميل وليلاف فانهم علموا لئلا فهم بقوله تعالى  
 ما كسره ثم ان يلزم ان يقدر كسره في غير الفتحة اي وغير الاسماء  
 وكسره وسبباً وما استعاره فقد اجابوا عنه باجابه من جملتها ان  
 الا يتبدل حقيقة حصل بالاسم عليه وعلى جمل حديثها واضاف حصل  
 بالمراد وعلى جمل حديثها وهناك الوجه اخر من معانيها خوف الاقاله  
 اه امير بزياده وتقدير اذا كانت المسند اليه الخ اي كذا فانه مصدر  
 مسند اليه وقوله وادخلت عليه ال اي لقصد الاستفراق او التمسيس  
 او كسره كافي الا شمر في وغيره وانما جعله جمل من جملها بالمصدر  
 والتجريد في مثله لان كسره في كسره ان يجعل مفعول كسره جزم  
 كسره كافي الا طوله ومقتضى كسره انه لو لم يعدل في كسره وقيل كسره  
 بالفتحة لا تنفك كسره على كسره وام وهو ما صرح به كسره في باب  
 المبتدئ لان بقا كسره صريح في ملكه حفظه كسره وتقديره وهو  
 يدل على كسره فلا مستغاد كسره وام الا بالفتحة كسره ولا يكون في افاده  
 وجوب حذف كسره مع كسره وان صرح به كسره في باب كسره  
 فكسره كسره كسره في كسره من كسره وعلل شيخنا كسره صرح به  
 في باب كسره اعلى حاله جواز حذف كسره ليوافق كلامه في باب كسره  
 لكن الاوجه ايقا على اطلاقه كسره كسره كسره كسره كسره  
 فانه لا بد من كسره صريح في ملكه حفظه كسره وامضاً على كل من قيل  
 كسره كسره كسره من واجب كسره او جازم كسره كسره كسره  
 هنا خبر صاف من كسره اما بفعل واسما باسم فاعل بمعنى كسره كسره  
 كسره في كسره في كسره والاسم كسره كسره كسره كسره











كما يفهم عند منافع المصدر وسوف لا يقاس ان اريد الاستيلاء  
 على عطية با الفعل فغير حاصل فيها او تحقق كونه فحاصل فيها على ان  
 بعض ما في مضمي وقع با الفعل وهو ما عطية صلى الله عليه وسلم في الدنيا  
 لأننا نقول بكون حصول عطية مكرثر بقاها با الفعل من حيا وحمل مما مضى  
 في الآية والا حاد يث على المستقبل خلاف الاصل بل ادع فيه غاية الامر  
 انها موقرة للحاجة فيها ورفق بهن الموعود وهو مدفع فعطية مضمي ذه  
 موعود بها وعطية مكرثر مودوعة واما قوله ما روي الخبر موعود  
 كاقاله كما حفظ اهـ في نقله عن مصيبات بتصرف والملازم الا ان  
 لشهره عطية المعهودة وغيرها كعطية تاهيل المصنف لتأليف هذا  
 المصنف وعلى كلا الاحتمالين فيثبت جملة جملة ومصلحة تناسب لان  
 كلاهما متعلق بالذي صلى الله عليه وسلم اما على المعهودة فقط وهو ما على  
 الاستغراق فلا من جملة معصية يا منبي صلى الله عليه وسلم لكن  
 متناسب على اعتبار المعهودة لانه لا يحد في على كونه مواصلة للرسول  
 يكون قصدا وفي الاستغراق تبعاً اي من جملة افراد الموعود عليه فتدبراه  
 وعطية اسم للشيء المعطى اي فهي فعيلة بمعنى مفعولة فهو مجاز يرسل  
 من اطلاق المصدر وعلى اسم المفعول وعلى جريان مجاز الاول يكون مجازاً فوق  
 مجازاً بتحويل الحاصل وهو منسوخ والمحال اهـ ورد في اي حيث قد  
 في احوال الامانة مخبري ما حاصل حقيقة المضارب والمضروب لا تتقدم  
 على المضروب ولا تأخر عنه فمضى كون اسم كفاعل والمفعول حقيقة في الحال  
 اي حال التلبس بالحدث لا حال المنطق فان من فعل بكاف مفعول صار  
 به قتيلاً واما كونه يسمى قتيلاً لما قد تمقتل فلا تحقيق له اهـ فاق  
 مصيبات في رسالة مبيانية قاله بعضهم كحق ان المفعول به يتعلق  
 به الفعل قبل وصفه بالمتنق ويزيد عليه صحة الاستغراق وقد  
 يقال صحة الاستغراق لا تتوقف على تمام متعلق كالفعل اي انقضاء  
 مفعول بنهايه بل على ابتداء التعلق فيجوز ان يكون الاستغراق



في انشاء متعلق بالفعل بالمفعول بل زعمنا بعض ذلك قولهم انه حقيقه في حاله  
 التلبس بالفعل فليس هذا مقابله لكلامه سبكي حتى يرد به فتأمل واما تقريب  
 كما انه على ان لا يلزم وجود المفعول به قبل الفعل بل يجوز ان يكون مقارناً  
 للفعل حاصل به كخلاف عند مسرات فلا يظهر لان الكلام هنا في اطلاق  
 هو وصف المتعلق لا في وجود ذات المفعول ولا في تسميته مفعولاً به فان كان من  
 عطية ومقتل مفعول به قطعاً لوجود ذاتهما قبل تعلق الفعل بهما فتأمل  
 اهـ خ كاعزاه بعضهم نقل مصيبات عن شرح ابن حجر في باب حقيقة خاتمة  
 حكم المحقق على رهاب عطية من جهات اربع فتدبر ومعه اعلم واحكم وفي هذا  
 كقدر كفايه ومصلحة الاختلاف في مصلحة هل هي من قبيل كذا كما عليه  
 يجوز ان من قبيل كذا عاله صلى الله عليه وسلم كما عليه شيخ الاسلام وهو مبراج  
 وقد يقال لا منافاة بين كونها انشاء وادعاء ان كذا هو كذا كبرنجير ولا شك  
 انها كذلك اهـ والخبر من صلى الله عليه وسلم من كتب بمصلحة على في كتاب وتلفظ  
 بها لان الاصل ان من كتب شيئاً تلفظ به بدليل انه يقاس على المصنف  
 والحاصل منه كفايه وكقصد من مصلحة كذا عالات الكامل يقبل زيادة  
 كتر في غايها كمال فاندفع زعم جمع استناع كذا عاله صلى الله عليه وسلم  
 عقب نحو ختم كقرات بالكلية اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم  
 على ان جميع اعماله يتضاعف له نظير ما لانه مسبب فيها اضغاث مضاعف  
 لا تحصى زيادة شرفه ثم اهـ وان بالجملة الاسمية للناسبه بينهما وبين  
 جملة الجملة وفي حوشه كالتلخيص حكمه بمصلحة على منسب صلى الله عليه وسلم في  
 مبادي ككتيب ومحاجات ان كعاقل ينبغي له ان يستعيت في جميع اموره  
 بجانب كحق سبحانه وبساله قضا الحاجة لكن لا بد من نوع ملازمة وقرب  
 بين كطالب والمطلوب منه وهذه الملازمة منتفزة في حقنا ككوننا منه  
 مند شئنا بادنا من كذا ذات كحسية ومشهورات كحسية وذات كمول من وجله  
 في غاية كقد سر فاحتجنا الى واسطة بيننا وبينه متجربة عن تلك الادناس  
 وتلك كواسطة هو كصطفى صلى الله عليه وسلم لكن لا بد لتلك كواسطة من هديه

1957



وهو صلاية عليه اي طلب مدعاه قاصد **بجبري** قاصد **شئنا المبري**  
 في شره كجبر على مسلم ومن فضايلها ما جرب من قاء يثربها ومنفع بها في كتوبر  
 ورفع همه حتى قيل انها تكلف عن شئ في طريقه وتقوم مقامه كما حكاه  
 سنوسي في شرح صغري صغري لسيدي احمد زروق واثار حية شئ  
 ابن عباس احمد بن موسى حين في جوابه لكن سمعت من شئ انها تقوم مقامه  
 في مجرد كتوبر اما هو صوله في درجته كولا به فلا بد من شئ فيه كما هو معلوم  
 عند اهل من قبيل المشترك لفظي على الاول لكن تعديتها بعمل استعارة  
 تبعية كاسياق اولتضيقها معنى كعطف وفيه اختلاف الصوح حقيقة الجاز  
 كما تعريف ام جمع **بجبري** حقيقة والجاز وانها من قبيل المشترك للمعنوي  
 على الثاني الخ اي فمعناه امر كل وهو كعطف ويجري فيه خلاف استعارة  
 اكلي في بعض جزئياتة هل هو حقيقة مطلقا وان استعمل فيه من جهة خصوص  
 بل قصد ان هذا اكلي هو صلاية خاص مجاز او الحقيقة اي من حيث استعماله  
 لان حيث خصوصه بل من حيث كونه فردا من افراد فان جريها على  
 استعمالها في مراد من حيث خصوصها فهي مجاز على الجاز لان اصل مجرجه  
 مجز وكره وقد اريد بها الاحسان او ارادة بعلوقة مسببه وان جريها  
 على مقابلته ففيها مجاز ثاني فقط هكذا ينبغي تقريره كافي الامير اخ  
 اي لان الامير اجري صورة متضمن على كلام ابن هشام وتعمل على كلام  
 ابن هشام فيما ذكره غير ومتضمن على المشهور كما يفهم من صلاية  
 من قبيل مجاز المرسل كذا في علاقة قصد يسلان المراد بها الانشاء ويصح  
 كونها جبرية لفظية ومعنى لان مقصدها الاعتناء وتعظيم وهو حاصل  
 بالاجبار بها ثم ان كانت بجملة خبرية او انشاءية فاعطف  
 صحيح بالاستعانة والافجيري فيه تفاوت فاجب ان يبين ما بين مالك وابن عصفور  
 فقلنا عن الاكثرين منعون عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس واجازة في صلاية  
 وجاعة والاو لا يخفى ان تجعل كوا واستينافيه لانها تدخل على الاسمية كقول  
 تعالى واجل سمي عنه كما تدخل على المضارع في نحو لبيك لعمري ونفري الادغام



وان قصرها بعضهم على ثنائي اخ في قوله في كلامه استعارة الخ ابا انظر لغير  
 ما شئ عليه ابن هشام لان فضيلة بمعنى كد استعدى بعلى المصرة وقد يجاز  
 ايضاً بانه لا يلزم من كونه كشي بمعنى شئ اخر ان يتعد تعد يشه ويغيد ما يفهم  
 وايضاً يمكن جريان الاستعارة المذكورة حتى على قول ابن هشام على اشتراط  
 ان المعلى والمستعلى عليه محسوسيات وفيه خلاف فتدبر **قوله** اي بغيره  
 عليه سلام **قوله** وتختيف خلافة الخ قاصد **سنوسي** في شرح موسى في كبري  
 في حواش كبري من ان الاول ان نقول في افضل الانبياء بتفضيل من الله  
 تعالى ولا تعلق الافضلية بكامل مزاي **قاصد** **الامير** يكون احكام الله  
 لا تعلق على ان فيه ثمانية صادره اذا قلنا ان مرجع تفضيل التكميل وايضاً  
 اشهر ان المزبلة لا تقتضي الافضلية وكقول بان تمنى اقتضاءها هي تفضيل  
 هذا في بدون حكم الله تعالى مرجع الخلاف لفظيا فليأت الله اي فيعمل  
 قوله من **قاصد** ان المزبلة تقتضي تفضيل على الاقتضاء بحكم الله تعالى وقوله  
 من **قاصد** لا تقتضي على الاقتضاء هذا في فتدبر **قوله** وان غلب الخ قاصد البرص  
 لك ذات معان من عالم **بجبري** ومنها **الاسماء**  
 كانه غمير فضل هم كواكبها **قاصد** **في كبري** انوارها للناس في كظم  
 قوله فاصلة الخ اي فهو شاذ في استعماله لجزءه في كلف عن صيغة  
 اطلع ومثل شروفيهما شذوذ اخر من حيث انهما لا فعل لهما وقد يجيآن  
 على الاصل كقراءة من كذا **قاصد** **الاسم** بفتح شين وشذوذ وقوله كذا عر بل لا خير  
 كذا سوابن **الخير** **قوله** لان الجمع الخ وفي ابن يونس وجميع اخبار **قاصد**  
 تعالى وانهم عندنا من المصطفين **الاجبار** فانظره **قوله** ماخوذة من كبري فله انشاده  
 في ان الاشتقاق من المصدر وفي ابن يونس من بر الخلف اي او جبه وفيه انشاده  
 الى الاشتقاق من كلف وجمع باعتبار انواعها علم برأ كلف يا واحد برأ  
 يسا مكرورة هي كيا الاول في مزبلة فمصره على اصلها بانيها ثمانية فابعدت  
 فيها المزة لقوله ابن مالك في الخلاصة  
 والمزبلة ثالثة في عواحد **قاصد** **هز امير** في مثالا كلفا ليد



فصار ميراؤه من رتبة ابدلت ثمانية بالنظر فيها بعد هذه ثم قلبت  
كسرة الاولى فتحه للتخفيف فقلبت بها الفاتحة كما وانفتح ما قبلها فصار  
ميراؤه بالفتح بيها همزة وهو شبه الالف فاجتمع ثلاث الفات فابعدت  
همزة ياء لتفصل بين الالفين لانها اخف من الواو واخف برها في  
وعلى نظير كثير على جعلها للجنس بان فيه ميل الى تفضيل الملك على غيره كما  
هو مذاهب المعتزلة وحاصل مراد ان الجنس هو الحقيقة والحقيقة على كلام  
همد مبرجوة في جميع الافراد فيلزم من تفضيله على الحقيقة تفضيله على الافراد  
على ان يكون بوجه اهل السنة والمعتزلة مخصوص بغير نبينا كما قاله المحققون  
وهو من خلاف المعتزلة كالزحرفي فهو جمل من مذهبهم اخرج لكن في ابن بن  
ان يلزم على جعلها للجنس تفضيل ثابت في الخارج وهو ذاته صلى الله عليه وسلم  
على اليسر وجوز فيه ولا معنى له اذ شرط تفضيل تحقق كل من المفضل  
والمفضل عليه في الخارج فهو زيد افضل من عمرو واستواءهما في غير  
من المراه اى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة للعهد الخارجي الخ  
اى جعله فبري من قبيل تمام المراد به خصوص كتمام المخصوص والقرن  
بينهما ان ثنائى ما كان عمومه مراد استواء ولا حكما اى انه مراد من المفضل  
لا في الحكم والاول ما كان عمومه ليس مراد الا في المفضل ولا في الحكم بل هو كل  
استعمل في جزئي فاستعماله عبرتيه في اصناف معقلا ان كان من حيث  
انها فرد من افرادهم الى لوقا تحقيقه او من حيث خصوصها في احوالها  
تمام العمل في خاصه اخ وهو يصدق الخ لان لزوم تفضيل مكامل  
على تناقض اضعف في جعلها للعهد همدى من لزومه على جعلها للتفريق  
اه وان اجيب الخ قاله الأمير والحقق ان الجوز والتفضل على  
تناقض خصوصه الاتري من تفضيل لفظه على جميع الناس ولا يلزم  
من ضمن شيئا ان يعطى حكمه بان حدوثه والاستعمال قد عدل  
من بعد نقصا عرفا كما اذا فضلت العالم عن غيره على تمام جليله فانه  
هذا نقص بخلاف تفضيله على انفسه من عمله فخير كان احسن سكا

واعلا

سكا واعلا من رتبة وفي تخمري زيادة فقره وهم عند اصحاب كرويه ولذا لك  
تجيب من تعيب مصاص عدم الازدواج في كلام المصنف مع وقوعه في ذلك  
حيث قاله ولو قاله وعلى له فعلية كان احسن سكا واعلا  
من رتبة عند اصحاب كرويه فافى بثلاث فقر فخر فخره في العمل  
مصلح الخ لما كان الاتباع المنفرد الا ان يشمل الاتباع في من وفي كونه  
حاكما عليهم او كونهم في خدمته وان كانوا كافرا بيمين مراد منه بانهم  
اتباعه في عمل مصلح اى ولو بالايام على الاحوال ثنائى وان كان يناسب  
الاوله كوصف وقوله ويراد الخ جواب على دفع انما فاد مفهومه من موصف على  
فمن لم يتبعه بالعمل مصلح فليس من مد قوله الا ان مدعولهم هتاء وان كانت  
قريبا لا كاي لهب وعمل حركة لا عضاضا هره ولو باللسان وتعمل  
لا يختص باللفظ الهرفيشم على قلب واما المصنف فاخص منها التوقف  
على مراد الالة كالتحاطه ولا يكون الا بالاعضاء هره ومراد المحشى  
بالعمل سوا كان هره او باطنيا بان يعتقد حقيقه ما يعمل مع غايه  
الاستتال والاكاذب منافقا قاله تعالى ان المنافقين في مدرك الاسفل  
من النار فيكون قد استعمل المحشى عمل فيما يعبر الاعتقاد مجاز العلاقة الاطلاق  
كما هو المناسب الخ كما كان تعليل ومما هو موله بالمدعها اى وانما كان المراد  
به الانتفاع في العمل الخ لا ليجل المعنى كذا هو المناسب اى مناسب بقوله  
ذوي او الكاذب بمعنى على اى جريا على ما هو الخ او هي التشبيه على اصلها  
اى والمراد ما ذكر حال كونه مشبها للمعنى المناسب الخ ولا يرد اتحاد  
المشبه والمثبه به لا ختلا فهما باعتبار مظهرهما فندبر ويحتمل الخ اى  
فكونه في العمل للجنس اه بقى انه المصنف اى يعلى وادعى شيعة في  
كونهم كفصل بينه وبينه اى يعلى ويرد في ذلك حديثا موصوفا  
وللاشارة الى ان الصلاة على الاله غير المطلوبة للرسول صلى الله عليه وسلم  
لان ما للتابع دون ما للشيخ فهو لله همزة ولرسوله وللونين ومركها  
يودم اشتراكهما في صلاة واحدة بذلك اى بالاتباع ولو في مجرد الايمان



لأن مقامه دعا يقتضيه تصحيحه **أحد** هما قريب إلى بشرط أن يكون  
 اللفظ وضع لكل منهما وضعاً حقيقياً على سبيل الاشتراك اللفظي والتقريب  
 وبعد يكسره الاستعمال وقلته فإن قلت ألا ليس له إلا معنى واحد  
 وهو مطلق الاتباع فيكون من قبيل المشترك المعنوي غاية الأمر أنه عام  
 يشمل بنينا هاشم والمطلب والاتباع بالعمل كصالح في غير ذلك فهو  
 من تعام المستعمل في بعض أفرادها أي تعام المراد به مخصوص فلا يكون  
 فيه إبهام أصلاً حياً المسمى بالتوريه قلست أجيب بأنه ذكر  
 له في مقاموس معاني كثيرة نحو أشعر من جملتها أن كل جمل يطلق على  
 اتباعه وعلى أوليائه وعلى أهله وحاشا لتورية صحبه والمعنى التقريب  
 بالنسبة للنبي أصليته وذواجه وأبنوه هاشم والمعنى بعيد الاتباع  
 لقلة احتمال اللفظ فيه بقطع عنظر عن مقامه كما لكن فيه أنه قرينة  
 في صفة والمشرط خفاً مقرباً إلا أن يقال مقامه كد عاليه قاطعاً  
 لا مكان يخصص الأقارب أو الإقرباء كما عاين في ذوي تنفوس الخ  
 ذوي نعت كآل من نعت للمفرد لفظه ومعنى بلوع لفظه ومعنى نظراً  
 في تعدد بحسب اللفظ فظير هذا أنك حديث صيف إبراهيم المكرمين  
 ابن يونس كناية من كمن وهو كزباد و كجد أي كطرفي للستيق  
 والمراد به جعل كصالح فاللفظ ذوي تنفوس كزباد في العمل كصالح  
 أو من كمن كآل من كمن أي للعنوية وتفسير كزباد بالكرم والظهور  
 تفسير بالحقيقة العنوية وأما تفسيرها بالفلاح كما صنع كصالح فهو  
 تفسير بالكلية كما أشار إليه المحشي وكذا دليله ابن علي أن من اسم مو  
 موصوله واقع على نفسه ولا ضمير المستقر في كذاها عايد كذا الضمير المستقر  
 في الأفعال قبله والبارز لمن وأنت باعتبار معناه وهو كمن كصالح  
 متفاسير والمعنى قد أفلحت كمن كمن كذاها كمن تعالى أو على أن كمن  
 المستقر في كمن كواقع على كمن والبارز للنفوس في قوله ونفسه  
 وما سواها والمعنى قد أفلحت كمن كمن كذاها كمن تعالى أو على أن كمن



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>